قضايا سياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون (الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. وليد جرجيس إسعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7522
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية



قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	**الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر** **د.محمد الأمين بن عودة**	**299 _282**
15	**الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة** **الدكتورة عمّارة عمروس**	**320 _300**
16	**الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003** **أ.م.د. ريبوار كريم محمود**	**342_321**
17	**Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq)** **Prof Dr. Ali Faris Hameed**	**351 _343**
18	**New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict** **By Dr. Hussein A. Al Battawi**	**361_352**
19	**دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** **أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس**	**391_362**
20	**الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات)** **أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري**	**422_392**
21	**مراجعة مقال** **د.ماجد حميد خضير**	**427 _423**
22	**مراجعة مقال** **م.د احمد حسين والي**	**436_428**

السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون

(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً)[▽]

French foreign policy under President Emmanuel Macron

(Ukrainian crisis 2022)

م. م: وليد جرجيس إسعيد[*] Waleed Jarjees Esayed

الملخص:

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية اختباراً حقيقياً لمدى كفاءة السياسة الخارجية الفرنسية لقيادة المواقف الأوروبية وتوحيدها تجاه هذه الحرب، ثم التركيز على استقلالية القرار الأوروبي عن رؤية وقرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الدور الذي حاول الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون القيام به وانتهاج سياسة خارجية تختلف في الوسائل والغايات عن السياسة الخارجية لبقية دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والعمل بدبلوماسية عالية قبل وقوع الأزمة وبعد اندلاع الحرب وتقديم الحلول الدبلوماسية على لغة التهديد التي انتهجتها بقية الدول.

الكلمات المفتاحية: فرنسا، ايمانويل ماكرون، السياسة الخارجية، الأزمة الأوكرانية

Abstract

The Russian-Ukrainian war constituted a real test of the efficiency of French foreign policy to lead and unify European positions towards this war, then focus on the independence of the European decision from the vision and decisions of the foreign policy of the United States of America, a role that French President Emmanuel Macron tried to play and pursue a foreign policy that differs in means The goals of the foreign policy of the rest of Western Europe and the United States of America, and working with high diplomacy

[▽] تاريخ التقديم : 2023/4/16 تاريخ القبول:2023/5/20 تاريخ النشر: 2023/6/31

[*] وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين.waleedjajees@gmail.com

before the crisis and after the outbreak of war, and providing diplomatic solutions on the language of threat adopted by the rest of the countries.

Keywords: France, Emmanuel Macron, foreign policy, Ukrainian crisis

المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية الفرنسية خلال عهد الرئيس إيمانويل ماكرون نشاطاً ملحوظاً على عدّة مستويات، وتوسعت رقعة اهتماماتها لتشمل العديد من المناطق في الشرق الأوسط والساحل الإفريقي، وحاولت الدخول على خطوط الأزمات في العديد من القضايا سواء كطرف مشارك أو كوسيط لتقريب وجهات النظر، وصعّدت من لهجة الخطاب الأوروبي الموحد في وجه التحديات التي تواجه القارة الأوروبية.

وأصبحت فرنسا –كحال بقية الدول الأوروبية– معنية بشكل مباشر بالحرب الروسية الأوكرانية، وطالت آثارها الاقتصادية والاجتماعية حياة المواطن الفرنسي بشكل مباشر، ذلك فضلاً عن التهديدات الأمنية الكبرى المصاحبة لحرب تندلع على خطوط التماس بين روسيا وحلف الناتو فيصبح الحديث عن حرب عالمية ثالثة مدمرة أمراً وارد الحدوث. كل هذا وآثار أخرى فرضت على السياسة الخارجية الفرنسية متمثلة بشخص الرئيس إيمانويل ماكرون توجيه جلّ اهتمامه وجهوده الدبلوماسية لمحاولة احتواء آثار هذه الحرب والخروج منها بأقل الخسائر لفرنسا وللدول الأوروبية.

أهمية البحث:

تكتسب السياسة الخارجية الفرنسية أهمية خاصة تميزها عن بقية الدول الأوروبية، فهي على خلاف الدول الأوروبية الأخرى تحاول أن تدخل ضمن خطوط الأزمات العالمية طرفاً مشاركاً أو وسيطاً مقبولاً، وفي الحرب الروسية الأوكرانية يبدو الدور الفرنسي هو الأكثر استعداداً لحلحلة هذه الحرب والخروج منها بأقل الخسائر.

مشكلة البحث:

تقوم إشكالية البحث على تساؤل رئيس مفاده أن السياسة الخارجية الفرنسية للرئيس ايمانويل ماكرون تحاول ان تنتهج دوراً خاصاً لها في إيجاد تسوية مناسبة للحرب الروسية الأوكرانية، تسوية تكون أقل تطرفاً وأقل حدّة على الجانب الروسي، ويحاول أن يجيب البحث عن عدّة تساؤلات؛

– ما هي سمات السياسة الخارجية للرئيس ايمانويل ماكرون؟

– ما هي السياسة الخارجية التي اتبعها تجاه الحرب الروسية الأوكرانية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسة الخارجية الفرنسية للرئيس إيمانويل ماكرون تجاه الحرب الروسية الأوكرانية هي سياسة تختلف بصورة كبيرة عن سياسات الدول الغربية الأخرى، وهي تحاول إيجاد سبل للحوار مع الجانب الروسي أقل حدّة من مواقف الدول الغربية الأخرى.

هيكلية البحث:

سنحاول في هذا البحث استعراض اهم فقراته وفق الآتي:

– أولاً: سمات السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ماكرون.

– ثانياً: سياسة الرئيس ماكرون الخارجية تجاه الحرب الروسية–الأوكرانية 2022.

أولاً: سمات السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون

درجت التقاليد السياسية والدستورية الفرنسية على إناطة إدارة ملف السياسة الخارجية بشخص رئيس الجمهورية، وهي سمة رئيسية للأنظمة الرئاسية، ولكنها في فرنسا تبدو أوضح من غيرها، فيكون بذلك شخص الرئيس هو الواجهة الإعلامية لجميع القرارات الخارجية في البلاد.

وفقاً للدستور الفرنسي الصادر عام 1958 فإن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة، سواء في السياسة الداخلية او الخارجية للبلاد، فهو الذي يعين رئيس الوزراء ويملك حق حل الجمعية الوطنية، وله صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية والدفاعية، ويتولى التفاوض بشأن المعاهدات الدولية والمصادقة عليها كما له صلاحيات استثنائية في حالات الأزمات الحادة [1].

وقد أعطت الجمهورية الخامسة [2] صلاحيات أوسع للسلطة التنفيذية برئيس منتخب لسبع سنوات – قلصت الى خمس سنوات عام 2002–، بصلاحيات قيادة القوات المسلحة والتحكم بسياسة الردع النووي

(1)دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2008، موقع دساتير العالم، في:
https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008.pdf?lang=ar (01/04/2022)

(2)بدأت قصة فرنسا مع جمهورياتها الخمس بقيام الثورة الفرنسية عام 1789 والتي انطلقت على إثرها الجمهورية الأولى عام 1792 واستمرت حتى إعلان الإمبراطورية الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت عام 1804 لتعود الملكية بشكل من

وتخويله التفاوض مع الدول الأخرى وعقد الاتفاقيات، اذن فالنظام الفرنسي يعطي رئيس الجمهورية سلطات واسعة عندما يتعلق الأمر بالقدرة على اتخاذ القرار وتحقيق التأثير في السياسة الخارجية [1].

يضاف الى ذلك العرف السياسي المعمول به في فرنسا بأن يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية إدارة السياسة الخارجية بالكامل، إن الأخذ بزمام السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية وجعلها بيد رئيس الجمهورية هي مبادئ أساسية وضع لبناتها مؤسس الجمهورية الخامسة شارل ديغول، وسار على نهجه الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران مع ملاحظة بعض التباين بين بقية الرؤساء في ممارسة هذا الحق [2].

بصورة عامة فإن السياسة الخارجية الفرنسية في الجمهورية الخامسة قد بنيت على العناصر الرئيسية التالية: [3]

1. الشرعية التاريخية لدورها العالمي.
2. مؤسسات وطنية قوية وهيئة خبراء من كبار موظفي الخدمة الوطنية.
3. التمثيل القوي والفاعل في المؤسسات العالمية والإقليمية.
4. امتلاك مقومات قوة صلبة (قوة عسكرية) وقوة ناعمة (دبلوماسية ثقافية).

تتميز السياسة الخارجية الفرنسية عن غيرها من الدول التي تتوفر لها ذات الإمكانات الاقتصادية بالحضور القوي عالمياً، فلدى فرنسا شبكة دبلوماسية تعد الأكبر على مستوى العالم، تقودها وزارة الخارجية بتقاليد عريقة تتبنى منهجاً علمياً في علاقاتها الخارجية بالاشتراك مع مراكز بحثية تحدد بصورة كبيرة الثوابت الفرنسية في السياسة الخارجية، وربما تكون السياسة الخارجية الفرنسية من أبرز الأمثلة على النهج الذي لا تخضع حساباته لمتغيرات سدّة الحكم بصورة كبيرة، وربما كان التغيير في الأساليب

اشكالها بعد اسقاط حكم نابليون، وبدأ عهد الجمهورية الثانية عام 1848 بقيادة لويس نابليون بونابرت ولم تستمر طويلاً إذ نصّب لويس نفسه امبراطوراً لفرنسا، وبدأت الجمهورية الثالثة عام 1870 بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا واستمرت حتى عام 1940 عندما احتلت المانيا فرنسا وأعلنت حكومة فيشي، أما الجمهورية الرابعة فقد امتدت من عام 1946 حتى عام 1958، واعلن الجنرال شارل ديغول الجمهورية الخامسة –الحالية– عام 1958 وأقر دستورها المعمول به لحد الآن.

(1)Pemille Rirker , French foreign policy in changing world (Geneva: Spriuge International AG, 2017), p34.

(2)جوزيف باحوط، مبدأ ماكرون (بيروت: مركز كارينجي للشرق الأوسط، 2017)، ص1.

(3)Pemille Rirker,op.cit ,p32.

ليس الّا، أما الأهداف فهي واحدة، فبالرغم من تداول السلطة بين اليمين واليسار فقد ظلت هذه السياسة متوازنة وقائمة على مبادئ رئيسية ثابتة[1].

الى جانب القوة السياسية والقوة العسكرية لفرنسا نجد بشكل واضح طغيان الدور الذي تمارسه القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية، والذي يعبر عنه بعض الباحثين بـ (الفرانكفونية والدبلوماسية الثقافية)، إذ تعد العلاقة الوثيقة بين الأنشطة السياسية والأنشطة الثقافية عنصراً فعالاً في الأدوار الفرنسية الخارجية، والذي تعود جذوره الى ما قبل الثورة الفرنسية مروراً بالعمل الكبير الذي أصّله الدبلوماسيون الفرنسيون في تطوير اللغة الدبلوماسية الفرنسية، حتى باتت اللغة العالمية للقانون والدبلوماسية، كما تساهم في تنمية التضامن والتعاون بين الدول والشعوب المتحدثة بذات اللغة، وكأنموذج على اهتمام السياسة الخارجية الفرنسية بالجانب الثقافي فقد تم في عام 1990 انشاء وكالة للتعليم الفرنسي في الخارج بإشراف مباشر من وزارة الشؤون الخارجية، كان أبرز أهدافها مساعدة نحو 500 مدرسة فرنسية في 136 دولة حول العالم في تعزيز اللغة والثقافة الفرنسية، كما تم تأسيس المعهد الفرنسي عام 2011 لدمج الشبكات الثقافية لعشرات البعثات الدبلوماسية، وهو هيئة مسؤولة امام وزارة الشؤون الخارجية، لديها اختصاص ثقافي خارجي في تنسيق عمل أكثر من 150 معهداً في جميع انحاء العالم[2].

وتتمتع فرنسا بعضوية دائمة في مجلس الأمن، مما يخولها استخدام حق النقض (الفيتو)، وهي من الدول المقتصدة في استخدام هذا الحق اذا ما قورنت بالدول الأربع الأخرى، إذ استخدمته 18 مرة فقط من عام 1949 الى عام 2014، في مقابل 90 مرة للاتحاد السوفيتي/ روسيا و77 مرة للولايات المتحدة الأمريكية و32 مرة للمملكة المتحدة و10 مرات فقط بالنسبة للصين للمدة ذاتها[3].

اما على مستوى الاتحاد الأوروبي فهي تشترك بصورة فعلية مع المانيا في قيادة هذا الاتحاد لا سيما بعد خروج المملكة المتحدة، وهو دور يرى في إمكانيات الاتحاد الأوروبي فرصة حقيقية في عودة مكانة فرنسا عالمياً، ومن النهج الذي يبتعد عن تبعية الولايات المتحدة الأمريكية سواء في الجوانب الاقتصادية أو في السياسية أو العسكرية، ويبدو ان الاستراتيجية الفرنسية في هذا المجال تركز بشكل واضح على

(1)يونس بالفلاح، المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، ص3.

)2(Pemille Rirker,op.cit, p44.

(3)Ibid, p37.

تفوقها العسكري على دول الاتحاد الأخرى كونها الدولة النووية الوحيدة في الاتحاد الأوروبي، وقامت بذلك بالعديد من التدخلات العسكرية كما هو الحال في مالي وسوريا في محاولة لتحرير سياستها الخارجية في هذا الجانب على انها الأداة العسكرية لأوروبا في العالم، وهي سياسة أكثر قرباً من أوروبا واكثر بعداً عن الناتو.

كل ذلك يتأثر سلباً بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية، فهي تواجه تحديات داخلية لعل ابرزها الاندماج الثقافي والإرهاب وصعود النزعة الشعبوية، كما تواجه عدّة تحديات خارجية منها صراع الزعامة الأوروبية وصعود دول منافسة أخرى، وتحديات متعلقة بدورها في حلف الناتو ذلك فضلاً عن التحدي الأوروبي الأبرز والمتمثل بالخطر الروسي في شرق القارة الأوروبية.

تسعى السياسة الخارجية الفرنسية الى هدفين أساسيين مترابطين: الاستقلالية والتعددية القطبية، فمنذ بروز نمط الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية وتخندق دول أوروبا الغربية مع الجانب الأمريكي؛ فقد كان الهاجس الأساس لفرنسا هو الظهور بمظهر الدولة المستقلة في قرارها السيادي الخارجي عن الضغوطات الامريكية، وسعت كذلك الى تنسيق الجهود الدولية لا سيما الأوروبية منها بما يخفف من حدّة الأحادية القطبية التي ظهرت بعد الحرب الباردة [1].

شكل انتصار الرئيس ايمانويل ماكرون في انتخابات 2017 انتصاراً لقيم العولمة والليبرالية ومشاريع الوحدة الأوروبية في مقابل مشاريع اليمين الفرنسي الذي يرى الخروج من الاتحاد الأوروبي والتركيز على القيم الوطنية الفرنسية السبيل الوحيد للعودة الى مكانة فرنسا الحقيقية، فيرى ماكرون ان الدول الأوروبية لا تستطيع كل واحدة بمفردها ان يكون لها التأثير المأمول في التفاعلات الدولية، بينما حين يوضع القرار الأوروبي بصيغة جماعية تأخذ في الحسبان الإمكانات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأوروبية فإن هذا بلا شك سيحقق التأثير المنشود، على خلاف ذلك فإن اليمين الفرنسي يرى في مشاريع الوحدة الأوروبية الحمل الذي تنوء بثقله فرنسا، ولو تحررت من التزاماتها الأوروبية لكان لها الحضور الأبرز على مستوى القارة الأوروبية وعلى المستوى العالمي.

واذا تحدثنا بصورة أكثر دقة عن السياسة الخارجية للرئيس ايمانويل ماكرون ذو التوجهات التي توصف بانها يسارية وسطية؛ فقد أوضح ومنذ استلامه للسلطة في 14 أيار 2017 جملة من المنطلقات

(1)رابحة سيف علام، السياسة الخارجية الفرنسية: حصاد سنوات ماكرون في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022)، ص2.

في السياسة الخارجية ومن أبرزها أنه يصر على العودة الى مبدأ التعاون والصداقة والشراكة في الشؤون الخارجية، وهو المبدأ الذي يحاول ان تقوم على أساسه العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، كما أكد على الرابط الدقيق بين التنمية والاستقرار والأمن في إفريقيا مع التأكيد على خصوصية العلاقة مع المغرب العربي والاطار المتوسطي، وتبنى كذلك الدعوة الى أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف سواء عبر الأمم المتحدة أو عبر بلورة اتفاقيات دولية جديدة لمواجهة التحديات العالمية[1].وقد وضع خلال حملته الانتخابية الأولى المبدأ (الديغولي–الميتراني) القائم على استقلالية القرار الخارجي ضمن الأسس التي سيتبعها في سياسته الخارجية، ووعد بسياسة خارجية فعالة ونشطة يساعده في سطوع نجمه أنه جاء بعد رئيسين يمكن وصفهما بضعف الأداء في السياسة الخارجية: نيكولا ساركوزي 2007–2012 وفرانسوا اولاند 2012–2017.

لا يستقيم أي وصف لسياسة خارجية لرئيس فرنسي دون ان تقارنه بمؤسس الجمهورية الخامسة شارل ديغول، فمن هذا الجانب يشير بعض الباحثين الى ان سياسة ماكرون الخارجية تمثل نمطاً مختلفاً عن السياسة الخارجية الديغولية، فهو أقرب الى تبني سياسة ردود الفعل والتجربة والخطأ أكثر من تبني سياسة راسخة ذات أهداف وغايات محددة. وهناك من يرى ان البيئة السياسية المضطربة التي صادفته قد جعلته يتبع سياسة خارجية مترددة تحاول ان تحقق النجاحات التي تخدمه للتجديد لولاية ثانية، مما انعكس على الكم الكثير للمبادرات التي هلل لإطلاقها ثم لم يكتمل تنفيذها [2].

كانت للرئيس ماكرون العديد من التوجهات التي نستشف منها نزعة الانقطاع عن السياسات والتوجهات السابقة، فقد ندد بالاستعمار ووصفه بأنه جريمة ضد الإنسانية، وانتقد ما وصفه بالبرود في سياسة من سبقه فيما يتعلق بجهود ترسيخ الوحدة الأوروبية، ليضع الحلم الأوروبي الموحد ضمن الاستراتيجيات الرئيسية لسياسته الخارجية [3].

---

(1)ناصيف حتى، فرنسا ماكرون: هل من سياسة خارجية نشطة؟، الموقع الالكتروني لمجلة الشروق، 8 أيلول 2017، في:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=08092017&id=36976f4f-5e97-4c52-9284-afc6cc841780 (23/6/2022)

(2)السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون.. انتكاسات ومصالح مهددة، العربي، 20 شباط 2022، في:
http://bit.do/alaraby-com- (29/06/2022)

(3)برتراند بادي، سياسة فرنسا الخارجية: تأرجح بين الاستمرارية والتغيير، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14278 في 13 كانون الأول 2017.

وعلى المستوى الأوروبي فقد سعى الرئيس ماكرون الى محاولة تصحيح المكانة الأوروبية العالمية من خلال عدّة مسارات: [1]

1. البحث عن مشاركة الاتحاد الأوروبي ببعثات عسكرية ومدنية وبناء المؤسسات المحلية في مناطق النزاع.
2. تنمية القدرات الأوروبية في المجال التكنولوجي الدفاعي بهدف تنمية ذاتية لقدرات الاتحاد فيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء والبحرية.
3. المشاركة مع الكيانات غير الأوروبية التي ينخرط الاتحاد الأوروبي في علاقات شراكة معها؛ مثل الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الإفريقي والعديد من المنظمات والكيانات الدولية الأخرى.

ويعد ماكرون الرئيس الأكثر ارتباطاً بالمشاريع الأوروبية ضمن الرؤساء الذين شهدتهم فرنسا، وقد اتسم بالدعوة الى "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي" في سياسته الخارجية، ويهدف هذا المفهوم إلى تزويد الاتحاد الأوروبي بالأدوات اللازمة لاتخاذ القرارات والعمل بشكل مستقل بناءً على مصالحه الخاصة، وقد أعطى الغزو الروسي لأوكرانيا زخمًا مهمًا للمطالبة الفرنسية بمزيد من "السيادة الأوروبية" ، ولماكرون باعتباره أهم مدير للأزمات في أوروبا، وليس هناك شك في أن مشروع ماكرون للحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي مدفوع أيضًا بإدراكه أن فرنسا نفسها ليس لها أن تنافس الولايات المتحدة وروسيا والصين على كرسي الزعامة العالمية، غير أن الاتحاد الأوروبي القوي وعلى نطاق أوسع أوروبا القوية ممكن أن تؤمن –بحسب وجهة نظر ماكرون– المكانة العالمية المنشودة لفرنسا[2].

خلق الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون خلال ولايته الرئاسية الأولى سمعة دولية تتعلق بدخوله على خطوط الأزمات والاستغراق فيها من اجل تقريب وجهات النظر والبحث عن الحلول الوسطية بين الأطراف المتنازعة، ورأى أن السياسة الفرنسية شهدت بعض الانسحاب من الشرق الأوسط في السنوات الماضية، فسعى بدوره الى تعويض ذلك بالدخول بقوة في التشابكات السياسية والأمنية في المنطقة وقيادة بعض ملفات التحول السياسي وجمع الفرقاء السياسيين كما هو الحال في الرعاية المباشرة للملف

(1)رابحة سيف علام، مصدر سبق ذكره، ص4.

(2) Gesine Weber, French foreign and security policy under Macron: all in for European sovereignty, UK in a Changing Europe, 04 Apr 2022, in: https://ukandeu.ac.uk/french-foreign-and-security-policy-under-macron-all-in-for-european-sovereignty/ (30/06/2022)

اللبناني، وهو ما يمكن ترجمته الى مكاسب وطنية تنعكس على الشراكة الفرنسية مع دول المنطقة في عدّة مجالات[1].

ربما تشكل التصريحات المثيرة للجدل سمة بارزة من سمات السياسة الخارجية لماكرون، وعلى ذلك العديد من الأمثلة، فحول رؤيته لعالم متعدد الأقطاب قال في مؤتمر السفراء الفرنسيين: "إننا نعيش نهاية عصر الهيمنة الغربية على العالم وسنشهد صعود قوى مثل روسيا والصين والهند"، وفي عشية الذكرى السبعين لتأسيس حلف الناتو قال: "إن الناتو اليوم في حالة موت سريري"، محذراً من أن أوروبا تعيش على حافة الهاوية، كما انتقد بوضوح طريقة تعامل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مع الدول الأعضاء في حلف الناتو معتبراً هذه الطريقة أشبه ما تكون بالمشاريع التجارية؛ تؤمّن الولايات المتحدة الأمريكية الحماية لأوروبا مقابل الهيمنة التجارية والاقتصادية، وشكك في وجود أمة جزائرية قبل الحكم الاستعماري الفرنسي، فقد قال إن "النظام السياسي العسكري الجزائري أعاد كتابة تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر على أساس كراهية فرنسا". وفي تصريح أكثر إثارة للجدل قال: إن الدين الإسلامي يمر "بأزمة في كل مكان في العالم اليوم" مما أثار العديد من ردود الفعل الشاجبة على المستويين الرسمي والشعبي، هذه التصريحات وما يشابهها لا شك انها تعد تصريحات مثيرة للجدل لا سيما وهي صادرة عن قمة هرم الدولة [2].

وقد باتت الحرب الروسية الأوكرانية الشغل الشاغل لتحركات السياسة الخارجية الفرنسية، وربما سيتم التخلي عن الخوض في العديد من الصراعات الشرق أوسطية إذ ستكون أوروبا هي المسرح الأهم لتحركات فرنسا الخارجية، كما ان السياسة الخارجية الفرنسية لن تكون قادرة على التخلي عن المظلة السياسية والعسكرية الأمريكية في ظل بيان عجز الدول الأوروبية عن التصدي للأطماع الروسية وسياساتها التوسعية.

مما سبق يتضح أن السياسة الخارجية للرئيس ماكرون تتبع ذات الأهداف –بالجملة– للسياسة الخارجية الفرنسية، مع الاختلاف في الوسائل المتبعة لتحقيقها والاولويات التي تترتب بموجبها الأهداف الرئيسية، ذلك الى جانب نشاط وفعالية أكبر لسياسته الخارجية إذا ما قورنت بسياسة من سبقه في

(1)رابحة سيف علام، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2)تقييم السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون، مركز سيتا، 6 كانون الثاني 2020، في:
https://sitainstitute.com/?p=6491 (29/06/2022)

الدورتين السابقتين، مع الميل أكثر الى الحلول الأوروبية المستقلة التي تنطلق من أهمية القارة ومكانتها الدولية وقوة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية وقدرته على التأثير في السياسة العالمية.

ثانياً: سياسة ماكرون الخارجية تجاه الحرب الروسية–الأوكرانية 2022

تختلف النظرة الفرنسية تجاه روسيا عن غيرها من الدول، فعـلى المستوى الأوروبي كانت الدولتان –وما تزالان– قوتين عظميين تتأرجح العلاقة بينهما بين العداء والتنافس وأحياناً التحالف، وسعت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية الى الحفاظ على علاقات جيدة مع الجانب الروسي، وعملت خلال الحرب الباردة على تحقيق بعض التوازن بين القوتين العظميين –الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي–، ودعمت فرنسا بعد الحرب الباردة الموقف الروسي في محاولة تحقيق تعددية قطبية وشراكة عالمية بالرغم من النهج المختلف بين الدولتين في النظر لهذه المسألة، وتسعى فرنسا اليوم الى الإبقاء على علاقات دبلوماسية جيدة مع الجانب الروسي.

لم يكن الغزو الروسي لأوكرانيا بالحدث المفاجئ، فمنذ ضم روسيا لجزيرة القرم عام 2014 والردود الدولية الخجولة على تلك الواقعة، أصبح من الواضح للعيان أن التقدم الروسي باتجاه أوروبا الشرقية لن يقف في حدود جزيرة القرم، لا سيما مع فارق القوة بين الجانبين الروسي والأوكراني.

تختلف وجهة نظر ماكرون حيال الأزمة الأوكرانية عن الدول الغربية الأخرى، فبينما ترى الولايات المتحدة –وغالبية الدول الغربية– أن الأزمة سببها اعتداء روسيا على دولة ذات سيادة دون مبرر؛ فإن الأزمة الأوكرانية بحسب ماكرون سببها تغييب روسيا المتعمد عن إطار مقبول للأمن الأوروبي، هذا يعني أن حلف الناتو قد اسهم في توجهه في إخراج روسيا عن الإطار الأوروبي من خلال تشديده على أوروبا الموحدة والزحف نحو الحدود الغربية لروسيا متناسياً الدور العسكري والتاريخي لروسيا في القارة الأوروبية، ووفقاً لهذه التصورات الماكرونية فإن حل الأزمة يكمن في إعادة النظر في الأمن الأوروبي بإيجاد دور مناسب لروسيا فيه، وهذا ما يتعارض مع وجهات النظر الأمريكية والبريطانية والأوكرانية، بل يتعارض حتى مع دول أوروبا الشرقية التي تخشى من التوسع الروسي باتجاهها[1].

(1)أحمد محمود عجاج، ماكرون بين الواقع السياسي والطموح الإمبراطوري، **جريدة الشرق الأوسط**، 21 شباط 2022، العدد15791.

ويرى البروفيسور جون ميرشايمر أن السياسات الغربية هي من أثارت الأزمة في أوكرانيا، وتقع على عاتقها مسؤولية هذه الحرب، فحسب تعبيره فإن صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية يتحملون مسؤولية حدوث هذه الحرب من خلال محاولتهم دمج أوكرانيا بالمنظومة الغربية وتجاهل المخاوف الأمنية الروسية، لنصبح في مواجهة واحدة من أخطر الصراعات الدولية، إذ يعمل الغرب على زيادة امداداته العسكرية لأوكرانيا وتشديد العقوبات الاقتصادية على روسيا وهو ما ينذر باحتمالية حدوث صدام عسكري بين روسيا وحلف الناتو، مما يعني حرباً عالمية ثالثة مفتوحة على كل الاحتمالات التدميرية[1].

كان الرئيس ايمانويل ماكرون يرى نفسه الوسيط الأبرز الذي بإمكانه التأثير على جميع أطراف الأزمة، وراهن كثيراً على جهوده الدبلوماسية وفكرة التوفيق بين مخاوف روسيا حيال تمدد حلف الناتو وبناء نظام أمني مستقر في أوروبا يكون لروسيا دور رئيسي فيه.

وفي محاولة منه لاحتواء الأزمة منذ بدايتها وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022 أجرى الرئيس ماكرون ستة عشر اتصالاً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للتباحث في عدّة مجالات قبل بدء الحرب الأوكرانية واثنائها، وهو ما وصف بأنه فشل في قراءة الاحداث وسوء تقدير للموقف، بالمقابل فقد نجح في خلق جو من التضامن الأوروبي مع أوكرانيا –بالرغم من اختلاف المصالح الأوروبية– من خلال تقديم المساعدات الطبية والإنسانية والعسكرية [2].

ربما كانت تقديرات الرئيس ماكرون خاطئة لمسارات الأزمة الأوكرانية، أو ربما –بتحليل آخر– كان يحاول الإبقاء على قنوات دبلوماسية لحل الأزمة لآخر لحظة، وذلك خلافاً للتأكيدات الأمريكية بأن الاجتياح الروسي لأوكرانيا بات وشيكاً، فبينما كان الرئيس ماكرون يؤكد أن الدبلوماسية هي الحل الوحيد للازمة وأمضى خمس ساعات كاملة في اجتماع مع الرئيس فلاديمير بوتين؛ كانت الولايات المتحدة ترسل الأسلحة والعتاد الى أوكرانيا [3].

---

(1)جون ميرشايمر، ما الذي يجعل الغرب المسؤول الأول عن الأزمة الأوكرانية؟، صحيفة الاتحاد، 23 نيسان 2022، في:
https://short.link.alittihad44.com/SsQh (01/06/2022)

(2)رابحة سيف علام، مصدر سبق ذكره، ص4.

(3)أحمد محمود عجاج، ماكرون بين الواقع السياسي والطموح الإمبراطوري، **جريدة الشرق الأوسط**، 21 شباط 2022، العدد15791.

كانت الحلول الدبلوماسية الفرنسية مبنية على تطبيق اتفاقية مينسك، أو بجعل أوكرانيا دولة محايدة لا يمكن للناتو ان يضمها اليه، ولا يمكنها أن تنضم الى أي تحالفات تخالف المصالح الروسية، وهو ما اعتبر مراعاة للمصالح الروسية والفرنسية بالدرجة الأساس لكنّه يتجاهل القانون الدولي والواقع السياسي ومصالح الدول الأخرى مثل بولندا ودول البلطيق، رفضت أوكرانيا هذا الحل وانتقدته الولايات المتحدة الأمريكية ووصفته بريطانيا بأنه يشابه اتفاقية ميونيخ التي حاولت إرضاء هتلر بجزء من أراضي تشيكوسلوفاكيا مما قاد العالم الى حرب عالمية ثانية مدمرة، أذ اعتبر هتلر هذا التنازل ضعفاً في الموقف الأوروبي وجعله يبحث عن المزيد من المكاسب[1].

أما عن الموقف الرسمي فقد أعلنت الخارجية الفرنسية بعد بداية الغزو الروسي لأوكرانيا عن أربعة مسارات رئيسية لمواجهة هذه الأزمة:[2]

1. التضامن مع أوكرانيا: ويتم هذا التضامن من خلال الدعم العسكري والدعم الإنساني، فقد أرسلت فرنسا أسلحة دفاعية وعتاد للجيش الأوكراني، وان كانت هذه الأسلحة لا ترقى الى التأثير على سير المعركة الّا انها تؤجل من حسم المعركة، وكان ماكرون أعلن في نهاية نيسان 2022 إرسال معدات عسكرية إلى كييف خصوصا مدافع (قيصر)، وأكدت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا خلال زيارتها كييف في 30 ايار أن فرنسا "ستواصل وستعزز" شحنات الأسلحة المرسلة إلى أوكرانيا، وقالت الوزيرة: "فرنسا ليست في حالة حرب مع روسيا لكن التزامنا قوي بتزويد أوكرانيا بمعدات دفاعية". وأوضحت أن الهدف هو "جعل ثمن استمرار العدوان لا يحتمل بالنسبة لروسيا" [3]. أما في الشق الإنساني والإغاثي فقد خصصت فرنسا 100 مليون يورو لإرسال مستلزمات إنسانية تلبي الاحتياجات الضرورية مثل الأدوية والخيم والأغطية، وتم استحداث جسر جوي عبر بولندا لنقل هذه المستلزمات الى أوكرانيا أو الى الدول التي تستضيف لاجئين اوكرانيين، وأنشأت فرنسا صندوقين لجمع المساهمات المالية للعلميات الإنسانية

(1)أحمد محمود عجاج، مصدر سبق ذكره.

(2)الحرب في أوكرانيا وموقف فرنسا، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية بالعربي، حزيران 2022، في:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/crises-et-conflits/guerre-en-ukraine-la-position-de-la-france/article/guerre-en-ukraine-la-position-de-la-france (28/06/2022)

(3)وزيرة الخارجية الفرنسية: باريس ستعزز شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا، جريدة الشرق الأوسط أونلاين، 30 أيار 2022، في:
https://aawsat.com/home/article/3674866/ (15/06/2022)

هما: صندوق السلطات المحلية والإقليمية وصندوق دعم المنشآت، وقد شاركت قرابة 1300 سلطة محلية وإقليمية و40 مؤسسة في تمويل المساعدات الإنسانية بنسبة زادت عن 8 ملايين يورو. وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر على بدء الحرب فقد قدمت فرنسا أكثر من ملياري يورو كل شكل مساعدات لأوكرانيا، واستضافت حوالي 85 الف لاجئ اوكراني على أراضيها [1].

2. الجزاءات ضد روسيا: وهو ما تم بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وترمي هذه التدابير الى عزل روسيا عن النظام المالي العالمي والضغط سياسياً واقتصادياً عليها وعلى الدول الداعمة لها.
3. مكافحة الإفلات من العقاب: قدمت فرنسا مساهمة بقيمة 500 الف يورو للمحكمة الجنائية الدولية ووفرت لها قاضيين وعشرة محققين، وذلك بعد الكشف عن العديد من الانتهاكات للقوات الروسية في أوكرانيا، مع الالتزام بالعمل مع السلطات الأوكرانية والشركاء الدوليين بغية منع الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الحرب.
4. مواجهة تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي: أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون عن مبادرة "تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة" من أجل الأمن الغذائي في البلدان الأكثر فقراً، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع والاتحاد الإفريقي.

كانت المواقف الأوروبية ممن الحرب الأوكرانية متوافقة الى حد بعيد، واتبعت في هذا ثلاث استراتيجيات: توجيه كافة الدعم لأوكرانيا ومناصرتها، وتقديم الأسلحة الدفاعية لها، وفرض عقوبات على روسيا. ورغم الدعم الذي وجهته فرنسا لأوكرانيا فإن طريقة التعامل التي اتبعها الرئيس ماكرون تجاه روسيا كانت مختلفة عن بقية الدول الغربية، فقد رأى أن طريقة التعامل مع فلاديمير بوتين كانت عدائية ولا تخلو من الإهانة، فقد أشار الى أنه من الأهمية بمكان ان لا تتعرض روسيا للإهانة لكي يتسنى إيجاد حل دبلوماسي تضطلع باريس بالجهد الأكبر فيه، وبذلك سعى الى إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بينه وبين الرئيس فلاديمير بوتين [2].

---

(1)ياسمين القصاص، لماذا تخالف فرنسا الموقف الأوروبي تجاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، موقع صدى البلد، 11 حزيران 2022، في:

https://www.elbalad.news/5314717 (30/06/2022)

(2)المصدر نفسه.

جاء ذلك في العديد من التصريحات للرئاسة الفرنسية، فقد قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن من الأهمية بمكان ألا تتعرض روسيا للإهانة حتى يتسنى إيجاد حل دبلوماسي عندما يتوقف القتال في أوكرانيا، مضيفا أنه يعتقد أن باريس ستلعب دور الوساطة لإنهاء الصراع، وقال في حديث لعدد من الصحف الإقليمية: "يجب ألا نهين روسيا حتى نتمكن في اليوم الذي يتوقف فيه القتال من إيجاد مخرج عبر الوسائل الدبلوماسية.. أنا مقتنع بأن دور فرنسا هو أن تكون دولة وسيطة"، ويتحدث ماكرون مع بوتين بانتظام منذ بدء الحرب في إطار الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء مفاوضات يعتد بها بين كييف وموسكو، وقال ماكرون "أعتقد، وقلت له، أنه يرتكب خطأ تاريخياً وجذرياً لشعبه، ولنفسه وللتاريخ"[1].

يرى الكثيرون بأن ماكرون هو أكثر زعيم يستطيع تنفيذ دور الوساطة بنجاح؛ ففي السابق وصف روسيا بأنها "دولة أوروبية بامتياز"، ومن ثم يحفظ له الروس اتجاهاً ايجابياً تجاه القيادة الروسية مما يعطي لفرنسا اريحية تفاوضية لإحداث تطور نوعي تفاوضي، وبحسب مدير شؤون الاتحاد الأوروبي بمجموعة الأزمات الدولية جوزيبي فاما، أن ماكرون كان أحد أكثر القادة الغربيين انخراطًا في الحفاظ على مسارات مفتوحة للحوار مع روسيا، وكذلك التعامل بشكل خاص مع الرئيس بوتين، حيث أجرى معه محادثات مباشرة في الفترة التي سبقت العملية العسكرية، كذلك في نفس يوم تحرك القوات، وأوضح أن ماكرون تحدث نيابة عن الرئيس الأوكراني في محاولة للتخفيف من تداعيات الحرب وخاصة لمناقشة مسائل وقف إطلاق النار المحدود والممرات الإنسانية وأيضًا الأمان حول المحطات النووية، الأمر الذي سهّل تناول هذه القضايا في المحادثات بين الجانبين الروسي والأوكراني[2].

إن الحرب الروسية الأوكرانية ستغير الكثير من الاستراتيجيات الخارجية والداخلية لمعظم دول القارة الأوروبية، ففكرة تشكيل قوة عسكرية أوروبية بمعزل عن حلف الناتو والمظلة العسكرية الأمريكية ربما تكون صالحة لمرحلة سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا لا سيما مع تنامي الأجواء التي تذكر بإرهاصات

(1)الرئيس الفرنسي يحض على "عدم إهانة" روسيا رغم ارتكاب بوتين "خطأ تاريخيا"، france24، 4 حزيران 2022، في:

https://tinyurl.com/francesdeii (30/06/2022)

(2)على وقع الحرب في أوكرانيا.. هل فشلت الوساطة الفرنسية؟، سكاي نيوز عربية، 14 آذار 2022، في:

https://tinyurl.com/skynewsarabia585 (30/06/2022)

الحرب العالمية الثانية، أما مع الاجتياح الروسي للشرق الأوكراني ووضوح العجز الأوروبي لمجابهة ذلك فهذا يطرح بما يقطع الشك فرضية عودة تبعية القرار الأوروبي للإدارة الأمريكية [1].

ان حرباً بحجم وأهمية الحرب الروسية الأوكرانية لن تقتصر آثارها على المستوى الخارجي فحسب، فالارتفاع الكبير لأسعار مصادر الطاقة وعجز أوروبا عن توفير البديل عن روسيا في هذا المجال ربما قد تضع على المحك الوعود الانتخابية الطموحة للرئاسة الفرنسية للتحول الأخضر وخفض أو تصفير الانبعاثات الكاربونية، بل ربما تدفع بالاتجاه أكثر بالاعتماد على الطاقة النووية رغم مخاطرها الكبيرة [2].

لقد صبت الحرب الروسية الأوكرانية في صالح الرئيس ماكرون في حملته الانتخابية لولاية ثانية، فقد كان التخبط واضحاً لدى منافسيه اليمينيون ايريك زمور ومارين لوبان في مواقفهما تجاه روسيا، إذ بدا عجزهما واضحاً عن تقديم حلول حقيقية للازمة أو الطريقة الأمثل للتصدي لروسيا لا سيما مع العلاقات المتميزة التي تربط اليمين الفرنسي بالرئيس فلاديمير بوتين وهو ما أثر بصورة كبيرة على الحظوظ الانتخابية لليمين الفرنسي في الوصول الى كرسي الرئاسة، على خلاف ذلك فقد ظهر الرئيس ماكرون بصورة القادر على الدفاع عن مصالح فرنسا خارجياً وفق آليه براغماتية لا تخلو من بعد انساني في الدعم الكبير للشعب الأوكراني[3].

تميزت السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون بالنشاط الكبير في القضايا التي يمكن العمل عليها مرحلياً وإيجاد قنوات تواصل بشأنها، لكن في القضايا التي تذهب الى أبعد من الحل المرحلي فلم تستطع هذه السياسة أن تضع بصمة حقيقية، وخذ على ذلك المثال السوري، وهناك من يرى أن الحماس الفرنسي الكبير لدعم أوكرانيا سرعان ما سيخفت كما حدث مع العديد من الملفات المشابهة حين سيصطدم بقوة روسيا وتصميمها على تحقيق مصالحها هناك، لا سيما والحرب في أوكرانيا تلقي بآثارها الثقيلة على القارة الأوروبية والتي لن يكون آخرها تدفق ما يزيد عن أربعة ملايين لاجئ أوكراني الى

---

(1)رابحة سيف، ص4

(2)المصدر نفسه.

(3)المهدي الزايداوي، حرب أوكرانيا وانتخابات فرنسا.. كيف أهدى بوتين الولاية الثانية لماكرون على طبق من ذهب؟، الجزيرة نت، 8 نيسان 2022، في:

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2022/4/8/ (22/06/2022)

اوروبا وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية واضطرار الدول الأوروبية –المنهكة اقتصادياً– الى زيادة انفاقها العسكري في ظل تصاعد الخطر الروسي الذي بات يهدد الأمن الأوروبي بصورة مباشرة[1].

وقبل أن تكمل هذه الحرب عامها الأول فقد طرأت تغييرات مهمة على الموقف الفرنسي، فبعدما كانت فرنسا تدعو على الدوام الى تغليب الحل السلمي؛ أصبحت الآن تدعو بشكل علني الى دعم عسكري جدي لأوكرانيا، ويمكن أن نعزو هذا التغيير في الموقف الى الأسباب الآتية:[2]

1. هناك نوع من اليأس عند الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون من استجابة القيادة الروسية لمساعي السلام، كما ان الهوة بين الطرفين (روسيا وأوكرانيا) آخذة بالاتساع، ومحاولة تقريب وجهات النظر أصبحت صعبة المنال بين مطالب أوكرانيا بتقديم القيادة الروسية للعدالة وجمود الموقف الروسي بعدم الحديث مطلقاً عن الأقاليم الأربعة التي ضمها الى روسيا الاتحادية (دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا)، كل ذلك جعل الحديث عن عملية السلام أمراً مستبعداً في المرحلة الحالية.
2. كما ان الانتصارات الميدانية للجيش الأوكراني –على خلاف توقعات الاستخبارات الفرنسية– كانت مساهماً رئيسياً في تبدل الموقف الفرنسي.
3. يضاف الى ذلك ان فرنسا لا يمكن أن تتقاطع مع الموقف شبه الموحد للقوى الأوروبية فضلاً عن الموقف الأمريكي، هذه المواقف التي أصبحت تبحث عن نصر حقيقي للقوات الأوكرانية يؤدي الى تراجع الاطماع الروسية في أراضي جيرانها الأوروبيين.

مما سبق يتضح الدور الذي تقوم به فرنسا متمثلة بالسياسة الخارجية لرئيس الجمهورية ايمانويل ماكرون تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، هذا الدور المغاير في تفاصيله وأهدافه ووسائله للعديد من الدور التي تتخندق في ذات المعسكر الغربي، وهو دور يغلب الوسائل الدبلوماسية والخطابات اللينة واللغة العقلانية على لغة التهديد والردود الحاسمة، ومع ذلك فهو يشارك دول المعسكر الغربي بإمداد أوكرانيا بالسلاح والمساعدات الإغاثية والضغط على روسيا من خلال العقوبات الاقتصادية، لكن الاختلاف بينه وبين الدول الغربية الأخرى أن الرئاسة الفرنسية ترى أن الضغط المفرط على روسيا ومحاولة إذلالها

(1)رابحة سيف علام، ص10.

(2) عبد المجيد دقنيش، ما أسباب تغير إستراتيجية ماكرون من الحرب في أوكرانيا؟، شبكة الجزيرة، 12 تشرين الأول 2022، في:

https://rb.gy/xbkiyp

وتحطيم قدراتها الاقتصادية والعسكرية سيقود العالم بلا شك الى حرب مدمرة ستكون أوروبا –كما في الحربين العالميتين– ساحتها الرئيسية، من جانب آخر فإن الدول الغربية لا ترى نفسها مضطرة لأخذ الموافقة من روسيا في حال أرادت توسيع دائرة نفوذ حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا، بينما ترى الرئاسة الفرنسية أن هنالك ما يبرر مخاوف روسيا الأمنية تجاه حدودها الغربية وان على الجانب الغربي ان لا يقدم على خطوات استفزازية في هذا الصدد، وربما يكمن الحل –بحسب وجه نظر ماكرون– في دمج روسيا بالمنظومة الأمنية الأوروبية وهو ما يتعارض كلياً مع التوجهات الأمريكية.

- **الخاتمة والاستنتاجات**

تتعدد الملفات الخارجية التي تُقحم السياسة الخارجية الفرنسية نفسها بقوة في مشاكلها وتداخلاتها، لكن سرعان ما يخبو هذا النشاط ويتراجع تأثيرها في حسم هذه الملفات، وربما يكون ما يسمى بهوس العظمة التي تعيشه هو الدافع الرئيس الذي يجعل فرنسا ترى نفسها قادرة على حسم العديد من الملفات في أزمات عالمية كبرى، وكما عبّر عن ذلك مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة الجنرال شارل ديغول : "لا يمكن لفرنسا أن تكون بدون عظمة"، لكن فرنسا أكثر من غيرها من الدول الإمبريالية السابقة، تحمل في ذاكرتها إرثها بوصفها قوة عظمى وموضع اهتمام عالمي، ورائدة التنوير في العصر الحديث.

ورغم الجهود الدبلوماسية التي بذلها الرئيس إيمانويل ماكرون تجاه الحرب الروسية الأوكرانية؛ الّا انه في نهاية المطاف لم يحقق ما كان يتطلع اليه في حسم ملف الأزمة وانهاء الحرب والخروج منتصراً بعودة مكانة فرنسا –أوروبياً على الأقل– في انها الدولة التي استطاعت ان تجنب القارة الأوروبية والعالم خطر حرب عالمية ثالثة مدمرة.

انتهج الرئيس إيمانويل ماكرون نهجاً مختلفاً عن نهج الدول الأوروبية الأخرى تجاه هذه الحرب وأكثر قرباً من الرئيس بوتين، وهو الذي كان ينادي بضرورة توحيد المواقف الأوروبية والخروج بقرارات موحدة، وقد فشل في تحقيق الأمرين معاً؛ فلا تنازلاته للرئيس فلاديمير بوتين ثنته عن ضم أراضي جديدة من أوكرانيا وإيقاف آلته العسكرية، ولا هو أبقى على وحدة القرار الأوروبي.